جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 30 العدد: 04 السنة: 2026.
مجلة المعيار
EL MIEYAR

علم الاجتماع السياسي: المرتكزات النظرية والتحولات المعاصرة

Political Sociology: Theoretical Foundations and Contemporary Transformations

د. يحي شريفي [1]
yahia.cherifi@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/30 تاريخ النشر: 2026/09/15
Received: 30/03/2026 published: 15/09/2026

ملخص

يقدم المقال دراسة تحليلية لعلم الاجتماع السياسي، مستكشفاً تقاطعاته النظرية وتجلياته المعاصرة من خلال مفاهيم السلطة والدولة والديناميات المجتمعية، ومستنداً في ذلك إلى الإسهامات الكلاسيكية لوبير وماركس في تفكيك آليات السلطة والشرعية والصراع الطبقي. ويتجاوز البحث إطاره التأسيسي ليحلل التأثيرات العميقة للعولمة والثورة الرقمية على إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة وأنماط المشاركة السياسية، مبرزاً الدور الفاعل للمجتمع المدني والحركات الاجتماعية في إحداث التغيير وسط تحديات الفضاء الرقمي والتفاوت الاجتماعي. وإقليمياً، يسقط المقال هذه الطروحات على الواقعين العربي والجزائري ليوضح جدلية تفاعل السياقات المحلية مع الأطر النظرية، مشدداً على حتمية تطوير البحث الأكاديمي لهندسة سياسات عامة رشيدة. ويخلص البحث إلى أن المزاوجة بين الرصيد النظري والمقاربات الحديثة تشكل ركيزة أساسية لتمكين المجتمع المدني وترسيخ قيم الديمقراطية والمساءلة والعدالة الاجتماعية

الكلمات المفتاحية :علم الاجتماع السياسي، السلطة، الحركات الاجتماعية، المشاركة السياسية، التحولات المعاصرة، المجتمع المدني

Abstract

This article examines political sociology by bridging classical theories with contemporary shifts concerning power, the state, and societal dynamics. Anchored in Weberian and Marxist frameworks, it analyzes how globalization and digitalization reshape citizen-state relations and political participation. The study highlights civil society's role in driving change amidst challenges like digital misinformation and inequality. Contextualizing these dynamics within Arab and Algerian realities, it emphasizes advancing academic research to inform robust public policies. Ultimately, synthesizing foundational paradigms with modern realities proves crucial for empowering civil society and consolidating democracy, accountability, and social justice.

Keywords: *Political sociology, Power, Social movements, Political participation, Contemporary transformations, Civil society*

(1) جامعة الجزائر 2 (الجزائر)

مقدمة :

يُعدّ علم الاجتماع السياسي أحد الفروع الأساسية في العلوم الاجتماعية، إذ يهتم بدراسة التفاعلات المتبادلة بين المجتمع والسياسة، وتحليل الكيفية التي تؤثر بها البنى الاجتماعية في ممارسة السلطة وصناعة القرار السياسي، كما يدرس في المقابل تأثير المؤسسات السياسية في البناء الاجتماعي وتوجيه مساراته. وقد أسهم هذا الحقل المعرفي في تطوير فهم أعمق لقضايا السلطة والشرعية والصراع الاجتماعي والمشاركة السياسية، من خلال توظيف مقاربات سوسيولوجية متعددة لفهم الظواهر السياسية في سياقاتها الاجتماعية المختلفة.

وتتجلى أهمية علم الاجتماع السياسي في قدرته على تقديم أدوات تحليلية لفهم التحولات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظل تأثيرات العولمة والثورة الرقمية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة. فقد أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وظهور أنماط جديدة من المشاركة السياسية والحركات الاجتماعية، الأمر الذي فرض على الباحثين تطوير مقاربات نظرية ومنهجية أكثر قدرة على تفسير الواقع السياسي والاجتماعي الراهن.

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى ما تزال المرتكزات النظرية الكلاسيكية لعلم الاجتماع السياسي قادرة على تفسير التحولات السياسية والاجتماعية المعاصرة في ظل العولمة والثورة الرقمية وصعود الفاعلين الجدد داخل المجال السياسي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما أهم المرتكزات النظرية التي قام عليها علم الاجتماع السياسي؟
- ✓ كيف أثرت التحولات المعاصرة في مفاهيم السلطة والدولة والمشاركة السياسية؟
- ✓ ما دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في إعادة تشكيل المجال السياسي المعاصر؟
- ✓ كيف يمكن توظيف المقاربات السوسيولوجية في فهم التحولات السياسية الراهنة، خاصة في السياقين العربي والجزائري؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات العلمية وتحليل الإسهامات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة في علم الاجتماع السياسي، مع الاستفادة من المقاربة التحليلية في تفسير التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة وربطها بالسياقات المحلية والعالمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز المرتكزات النظرية لعلم الاجتماع السياسي، وتحليل أهم التحولات المعاصرة التي عرفها هذا الحقل المعرفي، مع الوقوف عند دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والمشاركة السياسية في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. كما تسعى إلى إبراز أهمية التكامل بين الرصيد النظري الكلاسيكي والمقاربات الحديثة لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في العالم المعاصر.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية علمية تتمثل في الإسهام في تطوير النقاش السوسيولوجي حول قضايا السلطة والدولة والتحولات السياسية المعاصرة، وأهمية تطبيقية تتجسد في تقديم رؤية تحليلية يمكن أن تسهم في فهم التحديات السياسية والاجتماعية الراهنة ودعم بناء سياسات عامة أكثر استجابة للتحولات المجتمعية.

1/المرتكزات النظرية لعلم الاجتماع السياسي:

لا يمكن فهم علم الاجتماع السياسي بوصفه حقلاً معرفياً مستقلاً دون العودة إلى الظروف التاريخية والفكرية التي رافقت نشأته وتطوره. فقد ارتبط ظهوره بالتحولات الكبرى التي عرفتها المجتمعات الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعلى رأسها الثورة الفرنسية والثورة الصناعية وصعود الدولة القومية الحديثة، وهي تحولات أفرزت إشكالات جديدة تتعلق بالسلطة والشرعية والمواطنة والصراع الاجتماعي، الأمر الذي استدعى تطوير مقاربات علمية لدراسة العلاقة بين المجتمع والسياسة (Skocpol, 1979, p. 24).

كما ساهم تطور الدولة الحديثة في توسيع دائرة الاهتمام بدراسة السلطة ومصادر مشروعيتها وآليات ممارستها داخل المجتمع. فمع تزايد تعقيد المؤسسات السياسية والإدارية، لم يعد التحليل القانوني وحده كافياً لفهم الظواهر السياسية، بل أصبح من الضروري توظيف التحليل السوسيولوجي لدراسة التفاعلات القائمة بين الدولة والمجتمع ومختلف الفاعلين الاجتماعيين (Weber, 1947, p. 156).

وتعود الجذور الفكرية لعلم الاجتماع السياسي إلى التراث الفلسفي والسياسي الكلاسيكي الذي اهتم بدراسة الدولة والحكم والتنظيم الاجتماعي. غير أن تشكل هذا التخصص بصورة علمية ارتبط بظهور علم الاجتماع الحديث، خاصة مع إسهامات المفكرين الكلاسيكيين الذين وضعوا الأسس النظرية لتحليل السلطة والصراع والتنظيم السياسي.(Bottomore, 1993, p. 11)

وتعد النظرية الماركسية من أهم المرتكزات الكلاسيكية في علم الاجتماع السياسي. فقد انطلق كارل ماركس وفريدريك إنجلز من فرضية أساسية مفادها أن البناء الاقتصادي للمجتمع يشكل الأساس الذي تقوم عليه البنى السياسية والقانونية والأيديولوجية. ووفق هذا المنظور، فإن الدولة ليست مؤسسة محايدة، بل تعبر عن مصالح الطبقة المهيمنة وتسهم في إعادة إنتاج علاقات السيطرة القائمة. كما اعتبر ماركس أن الصراع الطبقي يمثل المحرك الرئيس للتاريخ والتغير الاجتماعي، وأن فهم الظواهر السياسية يقتضي تحليل البنى الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تنتجها (Marx & Engels, 1970, p. 42)

وفي مقابل التفسير الماركسي، قدم ماكس فيبر رؤية متعددة الأبعاد للسلطة والهيمنة السياسية. فقد ركز على مفهوم الشرعية باعتباره أساس استقرار السلطة السياسية، وميز بين ثلاثة أنماط مثالية للشرعية: الشرعية التقليدية، والشرعية الكاريزمية، والشرعية القانونية العقلانية. كما اعتبر أن الدولة الحديثة تحتكر الاستخدام المشروع للعنف داخل إقليم معين، وهو التصور الذي أصبح من أكثر التعريفات تأثيراً في علم الاجتماع السياسي المعاصر.(Weber, 1947, p. 328)

ومن المرتكزات النظرية المهمة كذلك المقاربة الوظيفية التي اهتمت بدراسة استقرار النسق السياسي وآليات استمراره. وفي هذا الإطار، ركز غابرييل ألموند وسيدني فيربا على مفهوم الثقافة السياسية، موضحين أن القيم والاتجاهات السياسية السائدة داخل المجتمع تؤثر بصورة مباشرة في طبيعة المشاركة السياسية واستقرار النظام السياسي (Almond & Verba, 1963, p. 30)

كما قدم ديفيد إيستون مقاربة نسقية لفهم الحياة السياسية، حيث اعتبر النظام السياسي نسقاً مفتوحاً يتفاعل باستمرار مع بيئته الاجتماعية. وتتمثل وظيفة هذا النسق في تحويل المطالب والدعم الاجتماعي إلى قرارات وسياسات عامة، ثم إعادة إنتاج الشرعية من خلال آلية التغذية الراجعة.(Easton, 1965, p. 32)

ومع تطور المجتمعات الحديثة وتعقد بنياتها الاجتماعية، اتجه علم الاجتماع السياسي نحو توظيف مناهج بحث أكثر تنوعاً ودقة، والانتقال من التحليل الفلسفي المجرد إلى الدراسات الميدانية والتجريبية التي تهتم بالسلوك السياسي والحياة اليومية وعلاقات القوة داخل المجتمع.(Mills, 1956, p. 18)

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن علم الاجتماع السياسي نشأ وتطور نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والفكرية، غير أن مرتكزاته النظرية الأساسية تشكلت من خلال إسهامات الماركسية والفكر الويبري والمقاربات الوظيفية والنسقية، وهي الأطر التي ما تزال تشكل المرجعية الأساسية لفهم السلطة والدولة والصراع الاجتماعي والمشاركة السياسية في المجتمعات المعاصرة (Nash, 2010, p. 21).

1.أهداف علم الاجتماع السياسي :

يهدف علم الاجتماع السياسي إلى دراسة الظواهر السياسية باعتبارها ظواهر اجتماعية ترتبط بالبنى والعلاقات والقيم التي يقوم عليها المجتمع، إذ ينطلق من تصور أساسي مفاده أن السياسة لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي تنتج داخله، وأن الدولة والسلطة والمؤسسات السياسية تتشكل في إطار علاقات اجتماعية وتاريخية محددة. لذلك يهتم هذا العلم بتحليل العلاقة التفاعلية بين المجتمع والنظام السياسي، والكشف عن كيفية تأثير العوامل الاجتماعية، مثل الطبقة والثقافة والتعليم والمكانة الاقتصادية، في تشكيل السلوك السياسي للأفراد والجماعات، إضافة إلى دراسة تأثير المؤسسات السياسية في تنظيم المجتمع وتوجيه مسارات التغيير (Verba, Schlozman, & Brady, 1995, p. 15).

ومن أهم أهداف علم الاجتماع السياسي فهم العلاقة بين البناء الاجتماعي والنظام السياسي، من خلال تحليل تأثير البنى الاجتماعية في توزيع السلطة، وأنماط المشاركة السياسية، وتكوين الاتجاهات والمواقف السياسية لدى الأفراد. فالسلوك السياسي لا يمثل مجرد فعل فردي مستقل، وإنما يتأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفاعلون السياسيون، وبطبيعة الموارد المتاحة لهم، مثل المعرفة السياسية، والتعليم، وشبكات العلاقات الاجتماعية التي تساعدهم على المشاركة في المجال العام(Verba, Schlozman, & Brady, 1995, p. 269) .

كما يسعى علم الاجتماع السياسي إلى تحليل الدولة والسلطة ومصادر الشرعية السياسية، من خلال دراسة طبيعة السلطة، وآليات ممارستها، والعلاقات بين الدولة والمجتمع. فالدولة لا تُدرس باعتبارها مجرد جهاز قانوني وإداري، وإنما باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعكس علاقات القوة والتوازنات والصراعات داخل المجتمع. كما يهتم هذا المجال بفهم كيفية اكتساب الأنظمة السياسية للشرعية، والوسائل التي تعتمدها للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.(Easton, 1965, p. 17) .

ويولي علم الاجتماع السياسي أهمية كبيرة لـ **دراسة السلوك والمشاركة السياسية**، حيث يهتم بتحليل دوافع الأفراد والجماعات نحو الانخراط في الحياة السياسية أو الابتعاد عنها، ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، في تشكيل الثقافة السياسية والوعي السياسي. كما يدرس الفروق بين المجتمعات في مستويات المشاركة السياسية، وعلاقة ذلك بالبنية الاجتماعية ومستوى الاندماج في المجتمع.(Verba, Schlozman, & Brady, 1995, p. 289) .

ومن أهدافه الأساسية كذلك دراسة الحركات الاجتماعية ودورها في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي، إذ يهتم بتحليل ظروف نشأتها، وأشكال تنظيمها، وآليات تعبئتها، ومدى قدرتها على التأثير في مؤسسات الدولة وإعادة تشكيل علاقات القوة داخل المجتمع. فالحركات

الاجتماعية تمثل أحد أشكال الفعل الجماعي الذي يعبر عن مطالب اجتماعية وسياسية، وقد لعبت دورًا محوريًا في العديد من التحولات التاريخية الكبرى.(Skocpol, 1979, p. 19) .

كما يهدف علم الاجتماع السياسي إلى إجراء المقارنات والتحليلات التاريخية للنظم السياسية، بهدف فهم اختلاف أشكال الدولة وأنظمة الحكم، والكشف عن العوامل الاجتماعية التي تفسر استقرار الأنظمة السياسية أو تحولها. ويشمل ذلك دراسة تطور المؤسسات السياسية، مثل الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتحليل التحولات التي تعرفها أنماط التمثيل السياسي والسلوك الانتخابي، إضافة إلى دراسة تأثير الأيديولوجيات السياسية في تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع.(Easton, 1965, p. 352) .

وعليه، فإن علم الاجتماع السياسي يهدف إلى بناء معرفة علمية متكاملة حول الظواهر السياسية من خلال ربطها بالسياقات الاجتماعية والتاريخية التي تنتجها، وتفسير علاقات السلطة والمشاركة والصراع والتغيير داخل المجتمع. فهو يسعى إلى تجاوز الدراسة التقليدية للسياسة باعتبارها نشاطًا مؤسساتيًا فقط، ليقدم تحليلًا سوسيولوجيًا يوضح كيفية تشكل السلطة، وتنظيم العلاقات السياسية، ودور الفاعلين الاجتماعيين في إنتاج التحولات السياسية.(Skocpol, 1979, p. 33) .

إنطلاقًا من الطبيعة المركبة لعلم الاجتماع السياسي واهتمامه بدراسة التفاعل بين المجتمع والسياسة، فقد انصب اهتمام الباحثين في هذا المجال على مجموعة من القضايا المحورية التي تمثل مرتكزات أساسية لفهم الظواهر السياسية ضمن سياقاتها الاجتماعية. ولا يقتصر هذا التخصص على وصف المؤسسات السياسية أو تحليل أنظمة الحكم فقط، بل يتجاوز ذلك إلى البحث في علاقات القوة، وأنماط توزيع السلطة، وأشكال الصراع الاجتماعي، ودور الفاعلين الجماعيين في إنتاج التغيير السياسي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تتحدد أهداف علم الاجتماع السياسي في مجموعة من المحاور الأساسية التي تسعى إلى تفسير كيفية اشتغال النظام السياسي وعلاقته بالبناء الاجتماعي، ويمكن عرضها من خلال العناصر الآتية:

1.1السلطة والدولة

تعتبر السلطة المحور الأساسي في علم الاجتماع السياسي، باعتبارها أحد المفاهيم المركزية التي تسمح بفهم طبيعة العلاقات السياسية داخل المجتمع. وقد عرفها ماكس فيبر بأنها "احتمال أن يجد أمر أو توجيه معين طاعة من طرف أشخاص معينين"، أي القدرة على فرض الإرادة وتنفيذ القرارات حتى في مواجهة مقاومة محتملة، وهو ما يجعل السلطة مرتبطة بعلاقات الهيمنة والطاعة والشرعية. وانطلاقًا من هذا التصور، يمكن فهم طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع من خلال تحليل مصادر شرعيتها وأشكالها المختلفة، سواء كانت شرعية تقليدية قائمة على العادات والموروث، أو شرعية قانونية عقلانية تقوم على القواعد والمؤسسات، أو شرعية كاريزمية تستند إلى صفات القائد ومكانته الرمزية (Weber, 1947, p. 152).

ولا تُفهم الدولة في علم الاجتماع السياسي باعتبارها مجرد جهاز إداري أو قانوني، وإنما باعتبارها مؤسسة اجتماعية وسياسية معقدة تتداخل وظائفها مع مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، فهي تؤثر في التعليم والاقتصاد والأمن والثقافة والسياسات العامة. كما أن دراسة الدولة والسلطة تسمح بفهم آليات بناء الشرعية السياسية، ودرجة القبول الاجتماعي للنظام السياسي، وطبيعة الصراعات التي تنشأ حول توزيع الموارد وممارسة النفوذ داخل المجتمع.(Held, 2006, p. 75) .

2.1الصراع الاجتماعي

يعد الصراع الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في التحليل السوسيولوجي السياسي، خاصة في المنظور الماركسي الذي اعتبر الصراع بين الطبقات الاجتماعية المحرك الأساسي للتاريخ والتحولات السياسية. فحسب ماركس وإنجلز، فإن المجتمع يقوم على علاقات غير متكافئة بين الطبقات،

حيث تعمل الدولة غالبًا على حماية مصالح الطبقة المسيطرة والحفاظ على النظام الاجتماعي القائم، في حين تمثل الصراعات الطبقية أحد العوامل الرئيسية التي تدفع نحو التغيير الاجتماعي والسياسي(Marx & Engels, 1848, p. 14) .).

يسمح هذا المنظور بفهم كيفية توزيع السلطة والثروة داخل المجتمعات، وتحليل أسباب ظهور الحركات الاحتجاجية والسياسية المرتبطة بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية. كما يساعد على تفسير أشكال المشاركة السياسية المختلفة، والعوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في انخراط المواطنين في المجال العام، باعتبار أن الفعل السياسي يرتبط بالسياقات الاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد والجماعات .(Neveu, 2015, p. 23).

3.1الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي

تمثل الحركات الاجتماعية أحد أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، باعتبارها شكلًا من أشكال الفعل الجماعي الهادف إلى التعبير عن مطالب اجتماعية أو سياسية والسعي إلى إحداث تغيير في علاقات القوة داخل المجتمع. وقد شكلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية نقطة مهمة في تطور الدراسة العلمية للحركات الاجتماعية، حيث شهدت هذه الفترة توسعًا في الاهتمام السوسيولوجي والسياسي بتفسير أشكال الاحتجاج الجماعي وآليات التعبئة الاجتماعية.(Tilly, 2004, p. 3) .

ورغم أن الحركات الاحتجاجية تعد ظاهرة قديمة ارتبطت بمختلف مراحل التاريخ الإنساني، فإن استخدامها كمفهوم نظري في العلوم الاجتماعية جاء بشكل حديث، حيث ارتبط ظهور مفهوم "الحركة الاجتماعية" بمحاولات تفسير أشكال الاحتجاج الجماعي الرامية إلى التغيير وإعادة بناء المجتمع. وقد ساهم Lorenz von Stein في صياغة هذا المفهوم خلال القرن التاسع عشر للدلالة على التنظيمات والحركات التي تسعى إلى التأثير في البنية الاجتماعية والسياسية(Stein, 1882/1964, p. 22) .).

ويكشف التاريخ الإنساني عن العديد من الحركات الاجتماعية التي لعبت أدوارًا مهمة في مسارات التحول، مثل ثورات العبيد، والحركات العمالية والفلاحية، والحركات المرتبطة بالمطالب السياسية والحقوقية. كما شكلت الثورات الكبرى، مثل الثورة الإنجليزية والثورة الأمريكية والثورة الفرنسية والثورة البلشفية، محطات تاريخية ساهمت في تطوير أشكال الفعل الاحتجاجي وجعلت الحركات الاجتماعية موضوعًا أساسيًا للتحليل العلمي.(Tilly, 2004, p. 3) .

وفي السياق المعاصر، توسعت دراسة الحركات الاجتماعية لتشمل حركات التحرر الوطني، والحركات النسائية والحقوقية والبيئية، والحركات المناهضة للعولمة والنيوليبرالية، حيث اهتم عدد من الباحثين، مثل أنطونيو غرامشي وبيير بورديو وتشارلز تيلي وألان توران، بتحليل دور هذه الحركات في مقاومة الهيمنة وإنتاج أشكال جديدة من الفعل السياسي والاجتماعي(Gramsci, 1971, p. 12 .) .).

وترى النظريات الحديثة أن الحركات الاجتماعية تمثل أدوات أساسية للتعبير عن مطالب الجماعات المختلفة، سواء داخل الأنظمة الديمقراطية أو في المجتمعات التي تعرف تحولات سياسية واجتماعية. فهي تظهر في شكل احتجاجات جماهيرية، وحملات مدنية، وشبكات رقمية، وتؤثر في السياسات العامة وقرارات الدولة، كما تساعد دراستها على فهم العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة، وديناميات المقاومة والتغيير الاجتماعي . (Tilly, 2004, p. 3).

4.1التفاعل بين النظريات الكلاسيكية والمعاصرة

رغم التطور الذي عرفته العلوم الاجتماعية، فإن النظريات الكلاسيكية المرتبطة بماكس فيبر وكارل ماركس ما تزال تشكل أساسًا مهمًا لفهم قضايا السلطة والشرعية والصراع الاجتماعي. غير أن التحولات المعاصرة أضافت أبعادًا جديدة لتحليل الظواهر السياسية، خاصة مع تأثير العولمة، والإعلام الرقمي، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي غيرت طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. لذلك أصبح علم الاجتماع

السياسي أكثر قدرة على تفسير تعقيدات المجتمعات الحديثة من خلال الجمع بين التحليل التاريخي والكلاسيكي والمقاربات المعاصرة . (Giddens, 1991, p. 64).

2/التحولات المعاصرة في علم الاجتماع السياسي

شهد علم الاجتماع السياسي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي عرفتها المجتمعات الحديثة، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل العديد من المفاهيم المركزية التي يقوم عليها هذا الحقل المعرفي، خاصة مفاهيم السلطة، الدولة، السيادة، المشاركة السياسية، والمواطنة. فلم تعد الظواهر السياسية المعاصرة قابلة للفهم من خلال التركيز على المؤسسات الرسمية للدولة فقط، بل أصبحت تتطلب تحليلًا يأخذ بعين الاعتبار تعدد الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وتزايد تأثير العوامل العالمية، والتحولات التكنولوجية، والتغيرات التي مست بنية المجتمعات المعاصرة. وفي هذا السياق، انتقل علم الاجتماع السياسي من دراسة الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في المجال السياسي إلى دراسة شبكة معقدة من العلاقات التي تربط الدولة بالمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والشركات العالمية، والحركات الاجتماعية الجديدة.

وتتمثل إحدى أبرز التحولات في تأثير العولمة على الدولة والمجتمع، حيث أدت العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى إعادة النظر في مفهوم الدولة التقليدية وحدود قدرتها على التحكم في مختلف المجالات. فقد أصبحت القرارات الاقتصادية والسياسية مرتبطة بشكل متزايد بشبكات دولية واتفاقيات ومنظمات تتجاوز الحدود الوطنية، مما أدى إلى تحول مفهوم السيادة من سيادة مطلقة إلى سيادة تتفاعل مع مستويات متعددة من الحكم والتأثير .(Held, 2006, p. 12). وفي هذا الإطار، لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في إنتاج السياسات العامة، بل ظهرت فواعل جديدة، مثل المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، التي أصبحت تؤثر في توزيع الموارد وصناعة القرار السياسي. كما ساهمت العولمة في بروز قضايا جديدة أمام علم الاجتماع السياسي، مثل الحوكمة العالمية، والهجرة الدولية، والعدالة الاجتماعية العابرة للحدود، الأمر الذي دفع إلى توسيع مجال تحليل السلطة وعلاقات القوة خارج الإطار الوطني التقليدي .(Held, 2006, p. 27).

كما شكلت **الثورة الرقمية والتحولات التكنولوجية** أحد أهم مظاهر التغير في علم الاجتماع السياسي المعاصر، حيث أحدث انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تحولًا في طبيعة الممارسة السياسية وأشكال المشاركة الاجتماعية. فقد أصبح الأفراد والجماعات قادرين على إنتاج المعلومات وتبادلها وتنظيم المبادرات والاحتجاجات خارج الأطر التنظيمية التقليدية، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الفعل السياسي تعتمد على الشبكات الرقمية .(Castells, 2015, p. 9). وقد ساهمت هذه التحولات في ظهور أنماط جديدة من المشاركة، مثل الحملات الإلكترونية، والحركات الاحتجاجية الرقمية، والمناقشات العامة عبر الفضاء الافتراضي، وهو ما جعل علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة المواطنة الرقمية، وتأثير الإعلام الجديد في تشكيل الرأي العام، وطبيعة العلاقة الجديدة بين المواطن والسلطة .(Castells, 2015, p. 48). وفي المقابل، طرحت الثورة الرقمية تحديات جديدة مرتبطة بالتحكم في المعلومات، وانتشار الأخبار الزائفة، وإمكانية استخدام التكنولوجيا كوسيلة للمراقبة والتأثير السياسي.

ومن جهة أخرى، فرضت التحولات الاجتماعية الداخلية نفسها كأحد المحاور الأساسية في تطور علم الاجتماع السياسي، حيث تواجه المجتمعات المعاصرة تغيرات عميقة مرتبطة بالتنوع الثقافي والديني، والهجرة، والتحولات الديمغرافية، واتساع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدت هذه التحولات إلى ظهور مطالب سياسية واجتماعية جديدة تتعلق بالهوية، والاعتراف، والعدالة، والمشاركة في صنع القرار .

(Giddens, 1991, p. 64). كما ساهمت في تغير أنماط المشاركة السياسية، فلم تعد الأحزاب التقليدية والمؤسسات الرسمية القنوات الوحيدة للتعبير عن المطالب الاجتماعية، بل ظهرت أشكال جديدة من التنظيم السياسي والاجتماعي تتمثل في الحركات الاجتماعية الجديدة، والمنظمات المدنية، والشبكات الاحتجاجية التي تهتم بقضايا البيئة وحقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية.

وفي ضوء هذه التحولات، أصبح من الضروري دمج النظريات الكلاسيكية مع المقاربات المعاصرة لفهم تعقيدات الواقع السياسي والاجتماعي الجديد. فالنظريات التي قدمها ماكس فيبر حول السلطة والشرعية، وكارل ماركس حول الصراع الاجتماعي والهيمنة، لا تزال تمثل أدوات تحليلية أساسية لفهم العديد من الظواهر السياسية، غير أن التحولات الحديثة فرضت إعادة تطوير هذه المقاربات لتشمل قضايا جديدة مثل العولمة، والتكنولوجيا الرقمية، وتغير طبيعة الفاعلين السياسيين (Giddens, 1991, p. 175 .). ومن ثم، فإن علم الاجتماع السياسي المعاصر لا يتخلى عن التراث النظري الكلاسيكي، وإنما يعمل على إعادة توظيفه وتوسيعه بما يسمح بتحليل أكثر شمولًا للعلاقات المتغيرة بين الدولة والمجتمع والسلطة في العالم المعاصر.

3/دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في التحولات السياسية المعاصرة

أصبحت دراسة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية من المحاور الأساسية في علم الاجتماع السياسي المعاصر، نظرًا للدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه هذه الفواعل في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، والتأثير في مسارات التحول السياسي والاجتماعي. فقد أدى تراجع احتكار الدولة التقليدية لمجال الفعل السياسي، نتيجة تأثير العولمة والتحولات الاقتصادية والثورة الرقمية، إلى بروز فاعلين جدد أصبح لهم حضور مؤثر في المجال العام. ولم تعد المشاركة السياسية مقتصرة على المؤسسات الرسمية أو الأحزاب التقليدية، بل توسعت لتشمل الجمعيات، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، والشبكات الرقمية التي أصبحت تمثل قنوات جديدة للتعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية. ومن هذا المنطلق، يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة كيفية مساهمة هذه الفواعل في تعزيز المشاركة، ومراقبة السلطة، وإنتاج التغيير الاجتماعي والسياسي.

يعد المجتمع المدني فاعلًا سياسيًا أساسيًا في المجتمعات المعاصرة، حيث يشير إلى مجموع التنظيمات والجمعيات والمؤسسات غير الحكومية التي تعمل بصورة مستقلة نسبيًا عن الدولة، وتسعى إلى تنظيم مصالح الأفراد والجماعات والمساهمة في إدارة الشأن العام. ويرى روبرت بوتنام أن قوة المجتمع المدني ترتبط بوجود شبكات من الثقة والتعاون والمشاركة الاجتماعية التي تعزز الديمقراطية وتدعم قدرة المواطنين على التأثير في المجال السياسي. (Putnam, 1993, p. 89). ومن هذا المنظور، يؤدي المجتمع المدني دورًا مزدوجًا؛ فمن جهة يساهم في تعزيز المشاركة الديمقراطية من خلال نشر ثقافة المواطنة، وتشجيع الأفراد على الانخراط في القضايا العامة، ومن جهة أخرى يمارس وظيفة رقابية تجاه السلطة من خلال مساءلة المؤسسات السياسية، والدفاع عن الحقوق والحريات، والمساهمة في الحد من الفساد وتعزيز الشفافية.

كما أصبح المجتمع المدني يمثل وسيطًا بين الدولة والمواطنين، إذ يعمل على نقل المطالب الاجتماعية إلى المؤسسات السياسية، ويساهم في صياغة النقاشات العامة حول القضايا المختلفة، مثل حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والتنمية، والبيئة. وفي العديد من المجتمعات العربية، برز دور الجمعيات الشبابية والمنظمات الحقوقية في رفع مستوى الوعي السياسي والاجتماعي، وتنظيم حملات مرتبطة بالمواطنة وحقوق الإنسان، رغم اختلاف ظروف عملها من دولة إلى أخرى تبعًا لطبيعة النظام السياسي والإطار القانوني المنظم لنشاطها. (Hamid, 2017, p. 45).

وتعد الحركات الاجتماعية إحدى أهم آليات التغيير السياسي والاجتماعي، فهي تمثل شكلًا من أشكال الفعل الجماعي المنظم الذي يهدف إلى التأثير في السياسات العامة أو تغيير القوانين أو إعادة صياغة بعض العلاقات الاجتماعية القائمة. ويعرف تشارلز تيلي الحركات الاجتماعية

باعتبارها أشكالًا مستمرة من العمل الجماعي الذي يستخدمه الفاعلون الاجتماعيون للتعبير عن مطالبهم وممارسة الضغط على السلطات والمؤسسات السياسية .(Tilly, 2004, p. 3) .وتتميز هذه الحركات بقدرتها على تعبئة الأفراد حول قضايا مشتركة، وتحويل المطالب الاجتماعية إلى قضايا سياسية مطروحة في المجال العام.

وقد أظهرت التجارب المعاصرة أن الحركات الاجتماعية أصبحت عنصرًا مهمًا في التحولات السياسية، سواء في الديمقراطيات المستقرة أو في المجتمعات التي تعرف أزمات سياسية واجتماعية. فقد ساهمت بعض الحركات العالمية، مثل حركة **Black Lives Matter**، في إعادة طرح قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة ومناهضة التمييز ضمن النقاشات السياسية العامة. كما شكلت حركات الاحتجاج في العالم العربي، خاصة خلال فترة الربيع العربي، لحظة مهمة في إعادة التفكير في العلاقة بين المواطن والدولة، حيث طالبت قطاعات واسعة من المجتمع بإصلاحات سياسية واجتماعية، رغم اختلاف النتائج والمسارات التي عرفتها مختلف البلدان.

وفي ظل التطور التكنولوجي، ظهر بعد جديد يتمثل في التفاعل بين الحركات الاجتماعية والسياسة الرقمية، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة مركزية في تنظيم الحركات الاحتجاجية وتوسيع قدرتها على التعبئة والوصول إلى الجمهور. فقد ساهمت المنصات الرقمية في تسريع تداول المعلومات، وإنشاء شبكات تضامن افتراضية، وتجاوز القيود المرتبطة بالاتصال السياسي التقليدي. ويؤكد مانويل كاستلز أن الشبكات الرقمية أصبحت فضاءً جديدًا لممارسة السلطة والمقاومة، حيث يمكن للجماعات الاجتماعية استخدام التكنولوجيا للتأثير في الرأي العام وتنظيم الفعل الجماعي .(Castells, 2015, p. 48) .ومن ثم، أصبح علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة العلاقة بين الفضاء الرقمي والممارسة السياسية، وتحليل كيفية تحول الشبكات الاجتماعية إلى أدوات للتعبئة والتأثير السياسي.

ورغم تنامي أهمية المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، فإنها تواجه مجموعة من **التحديات المعاصرة** التي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها، ومن أبرزها القيود القانونية والسياسية التي تفرضها بعض الأنظمة على حرية التنظيم والتعبير، إضافة إلى مشكلة التضليل الإعلامي وانتشار المعلومات الزائفة عبر الفضاء الرقمي، مما يؤثر في قدرة هذه الحركات على بناء خطاب موثوق. كما يشكل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي عائقًا أمام المشاركة المتساوية، إذ قد تظل بعض الفئات محدودة القدرة على الانخراط في العمل المدني والسياسي بسبب نقص الموارد والإمكانات.

وعليه، فإن دراسة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية تمثل مجالًا أساسيًا لفهم التحولات السياسية المعاصرة، لأنها تكشف عن انتقال مركز الفعل السياسي من الدولة وحدها إلى شبكة واسعة من الفاعلين الاجتماعيين. كما تسمح بفهم أشكال جديدة من المشاركة والمقاومة والتأثير السياسي، وتوضح كيف أصبح المواطنون قادرين على التأثير في السياسات العامة وإعادة تشكيل المجال السياسي بوسائل تقليدية ورقمية في آن واحد.

4/المشاركة السياسية والتحولات الديمقراطية

يعد مفهوم المشاركة السياسية من المحاور الأساسية في علم الاجتماع السياسي المعاصر، باعتباره يمثل حلقة الوصل بين المواطن والدولة، ويعكس طبيعة العلاقة القائمة بين الأفراد والمؤسسات السياسية ومستوى انخراط المجتمع في إدارة الشأن العام. فلم تعد المشاركة السياسية مقتصرة على الأشكال التقليدية المرتبطة بالتصويت في الانتخابات أو الانتماء إلى الأحزاب السياسية، وإنما توسعت لتشمل أشكالًا جديدة من الفعل السياسي والمدني، مثل الانخراط في منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في الاحتجاجات والحركات الاجتماعية، إضافة إلى المشاركة الرقمية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وتكشف هذه التحولات عن تغير طبيعة المواطنة السياسية، حيث أصبح المواطن فاعلًا في إنتاج النقاشات العامة والتأثير في السياسات بدل أن يكون مجرد متلقٍ للقرارات السياسية.(Norris, 2002, p. 34) .

وتشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن تنوع أشكال المشاركة السياسية يساهم في تعزيز شرعية النظام السياسي، لأنه يسمح بتمثيل أوسع للمصالح الاجتماعية المختلفة، ويمنح المواطنين فرصًا أكبر للتأثير في عملية صنع القرار. كما أن ارتفاع مستويات المشاركة يرتبط بوجود مؤسسات ديمقراطية قادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية، وبانتشار ثقافة سياسية تقوم على الثقة والتعاون والمواطنة الفاعلة.

وقد أدت التحولات الديمقراطية المعاصرة إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، خاصة مع ظهور أنماط جديدة من الحكم مثل الديمقراطية التشاركية والديمقراطية الرقمية. فلم يعد التفاعل السياسي يتم فقط عبر المؤسسات الرسمية، بل أصبح المواطن قادرًا على المشاركة المباشرة في النقاشات العامة من خلال المنصات الرقمية والاستشارات الإلكترونية، مما ساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة السياسية . (Giddens, 1991, p. 64)كما ساعدت هذه التحولات على إعادة تعريف مفهوم الديمقراطية، بحيث لم تعد تقتصر على إجراء الانتخابات، وإنما أصبحت مرتبطة بمدى قدرة المواطنين على التأثير المستمر في القرارات والسياسات العامة.

وفي هذا السياق، لعبت الثورة الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا متزايدًا في تطوير أشكال جديدة من المشاركة السياسية، حيث أصبحت المنصات الرقمية فضاءً للتعبئة والتنظيم وتبادل المعلومات وتشكيل الرأي العام. وقد استفادت الحركات الاجتماعية من هذه الوسائل في الوصول إلى جمهور واسع وتنظيم الحملات الاحتجاجية والتأثير في النقاشات السياسية. ويرى كاستلز أن الشبكات الرقمية أصبحت مجالًا جديدًا لممارسة السلطة والمقاومة، حيث تمكن الفاعلين الاجتماعيين من بناء أشكال جديدة من التنظيم السياسي خارج الأطر التقليدية . (Castells, 2015, p. 48).

ورغم هذه التحولات الإيجابية، فإن المشاركة السياسية المعاصرة تواجه مجموعة من التحديات، من أبرزها الفجوة الرقمية الناتجة عن عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا بين الفئات الاجتماعية المختلفة، إضافة إلى انتشار المعلومات المضللة والأخبار الزائفة التي تؤثر في تشكيل الرأي العام، فضلًا عن تراجع الثقة في المؤسسات السياسية في بعض المجتمعات، وهو ما يؤدي إلى ضعف الانخراط السياسي والعزوف عن المشاركة.

وتفرض هذه التحولات على علم الاجتماع السياسي تحديات جديدة تتعلق بضرورة تطوير أدواته النظرية والمنهجية لفهم واقع سياسي أكثر تعقيدًا، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في المجال السياسي، بل أصبحت السلطة موزعة بين مؤسسات رسمية، وشبكات اجتماعية، ومنظمات مدنية، وفاعلين رقميين. كما يواجه هذا العلم تحديات مرتبطة بالعولمة، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتغير طبيعة الحركات السياسية، مما يتطلب إعادة قراءة النظريات الكلاسيكية المرتبطة بالسلطة والصراع الاجتماعي في ضوء المتغيرات الجديدة (Giddens, . 1991, p. 175).

وعليه، فإن مستقبل علم الاجتماع السياسي يرتبط بقدرته على الجمع بين الموروث النظري الكلاسيكي والتحولات المعاصرة، من أجل بناء مقاربات أكثر شمولًا لتفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفهم ديناميات السلطة والمشاركة والتغيير السياسي في المجتمعات الحديثة.

5/التحديات المستقبلية وآفاق علم الاجتماع السياسي

يواجه علم الاجتماع السياسي في العصر المعاصر مجموعة من التحديات الجديدة والمتزايدة الناتجة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية التي أعادت تشكيل طبيعة الدولة والمجتمع وعلاقات السلطة. فلم تعد الظواهر السياسية الحديثة قابلة للتفسير اعتمادًا على المفاهيم التقليدية وحدها، بل أصبحت تتطلب تطوير مقاربات تحليلية جديدة تستوعب تعقيد العلاقات بين الفاعلين المحليين والدوليين، وبين المؤسسات الرسمية والشبكات الاجتماعية والمدنية. ومن ثم، فإن مستقبل علم الاجتماع السياسي يرتبط بقدرته على إعادة بناء أدواته النظرية والمنهجية لفهم ديناميات السلطة والمشاركة والتغيير في مجتمعات تتسم بالتغير المستمر.

تتمثل إحدى أبرز التحديات في العولمة وتحول طبيعة السلطة السياسية، حيث أدت العولمة إلى ظهور أنماط جديدة من توزيع السلطة لم تعد تقتصر على المستوى الوطني، بل أصبحت تتداخل فيها مستويات متعددة تشمل المحلي، والوطني، والدولي. فقد أصبحت القرارات السياسية والاقتصادية تتأثر بشكل متزايد بالمؤسسات والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والشبكات الاقتصادية العالمية، وهو ما فرض على علم الاجتماع السياسي تجاوز التحليل التقليدي الذي يركز على الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد، والاهتمام بدراسة أشكال جديدة من الحكم والحوكمة متعددة المستويات .(Held, 2006, p. 27) كما أصبح من الضروري تحليل كيفية تأثير هذه القوى العابرة للحدود في السياسات المحلية، وفي توزيع الموارد، وفي إعادة تشكيل علاقات القوة داخل المجتمعات.

كما تمثل التحولات الرقمية وظهور المجتمع الرقمي تحديًا أساسيًا أمام علم الاجتماع السياسي المعاصر، حيث أدت الثورة التكنولوجية إلى تغيير جذري في طرق التواصل السياسي، وأشكال المشاركة الاجتماعية، وآليات إنتاج المعرفة والمعلومات. فقد أصبحت المنصات الرقمية فضاءات جديدة للتعبير السياسي، وتنظيم الحركات الاجتماعية، والتأثير في الرأي العام، مما أعاد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة (Castells, 2015, p. 48). غير أن هذا التحول يطرح في الوقت نفسه مجموعة من الإشكالات المرتبطة بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وانتشار المعلومات المضللة، واستخدام التكنولوجيا في التأثير على السلوك السياسي، إضافة إلى مشكلة الفجوة الرقمية التي قد تؤدي إلى استبعاد بعض الفئات الاجتماعية من المشاركة الفعالة في المجال العام الرقمي.

وتشكل التحولات الاجتماعية والديموغرافية تحديًا آخر أمام علم الاجتماع السياسي، إذ تعرف المجتمعات الحديثة تغيرات عميقة تتمثل في ارتفاع التنوع الثقافي والهوياتي، وزيادة معدلات الهجرة، والتحولات في البنية السكانية وأنماط العيش. وتؤثر هذه التحولات في طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية، وفي توزيع السلطة والموارد، وفي أنماط الانتماء والمشاركة السياسية. لذلك أصبح من الضروري تطوير نماذج تحليلية جديدة تفسر كيفية تعامل الأنظمة السياسية مع قضايا التنوع، والاندماج الاجتماعي، والهوية، والمواطنة في المجتمعات المعاصرة (Giddens, 1991, p. 64).

كما تظل الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني من أهم المجالات التي يركز عليها علم الاجتماع السياسي في المستقبل، نظرًا لدورها المتزايد في التأثير على السياسات العامة والمطالبة بالتغيير الاجتماعي والسياسي. غير أن هذه الفواعل تواجه بدورها تحديات متعددة، من بينها القيود القانونية والسياسية التي تحد من استقلاليتها في بعض السياقات، والصعوبات الاقتصادية والتنظيمية التي تؤثر في قدرتها على الاستمرار، إضافة إلى تحديات الفضاء الرقمي الذي أصبح مجالًا للصراع بين التعبئة الاجتماعية ومحاولات التحكم والمراقبة. ومن ثم، فإن دراسة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ستظل ضرورية لفهم كيفية إعادة توزيع القوة بين الدولة والمجتمع، وكيفية تطور أشكال الفعل الجماعي في المستقبل.

وانطلاقًا من هذه التحديات، تتحدد آفاق علم الاجتماع السياسي في قدرته على الجمع بين التراث النظري الكلاسيكي والتحولات المعاصرة، إذ تظل مفاهيم السلطة والشرعية والصراع الاجتماعي التي قدمها رواد هذا العلم، مثل ماكس فيبر وكارل ماركس، ذات أهمية تفسيرية كبيرة، غير أنها تحتاج إلى إعادة قراءة في ضوء التحولات الجديدة المرتبطة بالعولمة، والرقمنة، وتغير طبيعة الفاعلين السياسيين. كما يتطلب مستقبل هذا التخصص تطوير أدوات تحليلية حديثة تجمع بين المناهج السوسيولوجية التقليدية والمقاربات البينية التي تستفيد من علوم السياسة والاقتصاد والاتصال والتكنولوجيا.

وبذلك، فإن علم الاجتماع السياسي لن يقتصر مستقبلاً على دراسة الدولة والمؤسسات السياسية التقليدية، بل سيتجه نحو تحليل الشبكات الاجتماعية، والتحولات الرقمية، وأشكال المشاركة الجديدة، ودور المواطن والمجتمع المدني في صياغة مستقبل سياسي أكثر شمولًا وعدالة. فهو

لا يمثل مجرد علم يفسر الماضي والحاضر، وإنما يشكل أداة معرفية تساعد على فهم التحولات المستقبلية والاستعداد لتحديات القرن الحادي والعشرين، من خلال الكشف عن طبيعة العلاقات المتغيرة بين السلطة والمجتمع والفاعلين الجدد.(Held, 2006, p. 75) .

6/التطبيقات المعاصرة لعلم الاجتماع السياسي في تحليل السياسات وصنع القرار

أصبح علم الاجتماع السياسي في العصر المعاصر أحد الأدوات الأساسية لفهم طبيعة العلاقة بين البنية الاجتماعية والنظام السياسي، وذلك من خلال تحليل كيفية تشكل السياسات العامة، وطريقة استجابة المؤسسات السياسية لمطالب المجتمع، ومدى قدرة هذه السياسات على تحقيق الفعالية والعدالة الاجتماعية. فلم يعد صنع القرار السياسي يُفهم باعتباره عملية مؤسساتية وتقنية فقط، وإنما أصبح ينظر إليه باعتباره نتيجة لتفاعل معقد بين عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، تؤثر في تحديد الأولويات العامة وتوزيع الموارد واختيار السياسات المناسبة. ومن هذا المنطلق، يساهم علم الاجتماع السياسي في تقديم مقاربات تفسيرية تساعد على فهم تأثير القوى الاجتماعية المختلفة، مثل الطبقات الاجتماعية، والجماعات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، في توجيه السياسات العامة وصياغة القرارات السياسية.

تتمثل إحدى أهم تطبيقات علم الاجتماع السياسي في دراسة السياسات العامة، حيث يعتمد الباحثون على مختلف النظريات السوسيولوجية والسياسية لتحليل كيفية إنتاج السياسات، والعوامل التي تؤثر في تحديد أهدافها، ومدى قدرتها على الاستجابة لحاجات المجتمع. وتشمل هذه الدراسات مجالات متعددة، مثل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات التعليم والصحة العامة، وسياسات حقوق الإنسان والمواطنة. ويسمح التحليل السوسيولوجي بالكشف عن تأثير الاختلافات الطبقية والثقافية والاجتماعية في صياغة هذه السياسات، كما يوضح أن القرارات العامة لا تكون دائمًا محايدة، بل تتأثر بتوازنات القوة والمصالح الموجودة داخل المجتمع .(Giddens, 1991, p. 175) .لذلك يساعد علم الاجتماع السياسي على تقييم مدى عدالة توزيع الموارد، ومدى قدرة المؤسسات على تحقيق الاندماج الاجتماعي والاستجابة للمطالب المختلفة.

كما يهتم علم الاجتماع السياسي بـ تحليل أثر الحركات الاجتماعية على السياسات العامة وصنع القرار، باعتبار أن هذه الحركات تمثل أحد أهم أشكال الفعل الجماعي القادر على التأثير في المؤسسات السياسية. فالحركات الاجتماعية لا تقتصر وظيفتها على التعبير عن الاحتجاج أو رفض بعض السياسات، بل يمكن أن تتحول إلى قوة ضغط تدفع نحو تعديل القوانين، وإعادة ترتيب الأولويات السياسية، وطرح قضايا جديدة داخل المجال العام. ويسمح التحليل السوسيولوجي بدراسة كيفية انتقال المطالب الاجتماعية من مستوى الاحتجاج إلى مستوى التأثير السياسي، ودور منظمات المجتمع المدني في مراقبة السلطة والمطالبة بالشفافية والمساءلة .(Tilly, 2004, p. 3) .وقد أثبتت التجارب الحديثة أن العديد من التحولات السياسية والاجتماعية كانت نتيجة لتفاعل مستمر بين الدولة والحركات الاجتماعية، سواء من خلال الإصلاحات التشريعية أو إعادة صياغة السياسات العامة.

ومن التطبيقات المهمة كذلك استخدام التحليل الاجتماعي في صناعة القرار السياسي، حيث تستفيد الحكومات والمؤسسات العامة من الدراسات السوسيولوجية لفهم حاجات المواطنين، وتشخيص المشكلات الاجتماعية، وتصميم سياسات أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات المعاصرة. فالدراسات الاجتماعية تساعد على تحليل أسباب التوترات والنزاعات الداخلية، وفهم مصادر عدم الاستقرار، ووضع برامج تهدف إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي والتنمية المحلية. كما تساهم في تصميم آليات تشاركية تسمح بإشراك المواطنين في التخطيط واتخاذ القرار، خاصة في مجالات التنمية الحضرية والسياسات المحلية. إضافة إلى ذلك، أصبح تحليل تأثير الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي على الرأي العام واتجاهات المواطنين عنصرًا مهمًا في فهم كيفية تشكل القرارات السياسية في العصر الرقمي.(Castells, 2015, p. 48) .

وفي ظل التحولات المتسارعة، يواجه التطبيق العملي لعلم الاجتماع السياسي مجموعة من التحديات المستقبلية، من أبرزها صعوبة قياس تأثير العوامل الاجتماعية المعقدة في عملية صنع القرار السياسي، بسبب تداخل المتغيرات الاقتصادية والثقافية والنفسية والتاريخية. كما أن التطور السريع للبيئة الرقمية والسياسية يفرض ضرورة تحديث الأدوات والمناهج التحليلية باستمرار، حتى تكون قادرة على تفسير أشكال جديدة من السلطة والمشاركة والتأثير. إضافة إلى ذلك، يظل هناك تحدٍ مرتبط بالفجوة بين بعض التصورات النظرية الكلاسيكية والواقع السياسي المعاصر، مما يستدعي تطوير مقاربات جديدة تجمع بين التحليل النظري والتطبيق الميداني.(Held, 2006, p. 27) .

وعليه، فإن التطبيقات المعاصرة لعلم الاجتماع السياسي تؤكد أن هذا التخصص لم يعد مجرد مجال لدراسة السلطة والدولة والمؤسسات السياسية، بل أصبح أداة تحليلية لفهم كيفية إنتاج السياسات، ودور الفاعلين الاجتماعيين في التأثير على القرار السياسي، وطبيعة التحولات التي تعرفها المجتمعات الحديثة. كما يساهم في تقديم رؤى علمية تساعد صناع القرار على بناء سياسات أكثر ارتباطًا بالواقع الاجتماعي، وأكثر قدرة على تحقيق المشاركة والعدالة والاستقرار في ظل تعقيدات القرن الحادي والعشرين

7.علم الاجتماع السياسي في الوطن العربي: من السياق العام إلى التجربة الجزائرية وآفاقه المستقبلية

يكتسب علم الاجتماع السياسي في الوطن العربي أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة التحولات العميقة التي عرفتها المجتمعات العربية خلال العقود الأخيرة، والتي مست مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فقد شهدت المنطقة العربية تحولات متسارعة تمثلت في إعادة تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع، وظهور مطالب جديدة مرتبطة بالمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والشفافية، إضافة إلى بروز حركات اجتماعية واحتجاجية جديدة تأثرت بالعولمة والتحولات الرقمية. وقد فرضت هذه التحولات على علم الاجتماع السياسي ضرورة تجاوز المقاربات التقليدية التي تركز على مؤسسات الدولة الرسمية فقط، والاهتمام بدراسة مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، مثل المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، والشبكات الرقمية، باعتبارها عناصر مؤثرة في إنتاج التحولات السياسية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري تطوير مقاربات تحليلية تراعي خصوصية المجتمعات العربية، وتربط بين النظريات العامة للعلم والواقع الاجتماعي والتاريخي المحلي . (Hamid, 2017, p. 45).

وقد عرف السياق العربي العام خلال العقود الأخيرة مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى، خاصة مع تصاعد الحركات الاحتجاجية والمطالب الشعبية المتعلقة بالإصلاح السياسي وتحسين شروط المشاركة والتمثيل. فقد أعادت هذه التحولات طرح العديد من الإشكالات التي تقع في صلب اهتمام علم الاجتماع السياسي، مثل طبيعة السلطة السياسية، ومصادر الشرعية، وحدود دور المجتمع المدني، وأنماط العلاقة بين الدولة والمواطنين. كما ساهمت التحولات الاقتصادية والديموغرافية، بما فيها قضايا البطالة والهجرة والنزوح الداخلي والتغيرات في البنية الاجتماعية، في إعادة تشكيل أنماط الفعل السياسي والاجتماعي داخل المجتمعات العربية. ولذلك أصبح تحليل الواقع العربي يتطلب بناء مقاربات تنطلق من الخصوصيات المحلية، مع الاستفادة من المفاهيم السوسيولوجية المرتبطة بالسلطة، والصراع الاجتماعي، والحركات الاجتماعية، والتحول السياسي.

وفي هذا الإطار، تمثل التجربة الجزائرية مجالًا مهمًا لتطبيق وتحليل مفاهيم علم الاجتماع السياسي، بالنظر إلى خصوصية مسار الدولة والمجتمع والتحولات التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال إلى المرحلة الراهنة. فقد شهدت الجزائر تحولات سياسية واجتماعية متتالية أثرت في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، بداية من بناء الدولة الوطنية، مرورًا بأحداث سياسية واجتماعية مفصلية، وصولًا إلى الحراك الشعبي سنة 2019 الذي شكل محطة بارزة في دراسة المشاركة السياسية وأشكال التعبير الجماعي والمطالب المرتبطة بالشرعية والحوكمة. وقد أعاد الحراك الجزائري طرح مجموعة من الأسئلة السوسيولوجية حول طبيعة الفعل الجماعي، ودور الشباب، ومكانة المجتمع المدني، وحدود المشاركة السياسية خارج الأطر

المؤسساتية التقليدية. ومن ثم، أصبح من الضروري تطوير تحليل سوسيولوجي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التاريخية والثقافية والسياسية للمجتمع الجزائري، مع الربط بين النظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع السياسي والتحولات الواقعية التي يشهدها المجتمع (Bensaad, 2018, p. 73).

ويواجه علم الاجتماع السياسي في السياق العربي والجزائري مجموعة من التحديات التي تحد من تطوره وتطبيقاته العلمية، من بينها محدودية بعض البنى المؤسساتية الداعمة للبحث العلمي، وضعف الإنتاج النظري المحلي مقارنة بالإنتاج العالمي، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى المعطيات المتعلقة بالظواهر السياسية والاجتماعية في بعض الحالات. كما يمثل تأثير الإعلام التقليدي والرقمي تحديًا جديدًا، نظرًا لدوره المتزايد في تشكيل الرأي العام، وإعادة إنتاج النقاشات السياسية، والتأثير في مواقف المواطنين. وفي الحالة الجزائرية، يطرح التحول الرقمي وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي أسئلة جديدة حول طبيعة المشاركة السياسية، وأشكال التعبئة الاجتماعية، ودور الفضاءات الافتراضية في إنتاج خطاب سياسي جديد.

ورغم هذه التحديات، فإن آفاق علم الاجتماع السياسي في الوطن العربي وخاصة الجزائر تبدو واسعة، بالنظر إلى الحاجة المتزايدة إلى دراسات علمية قادرة على تفسير التحولات السياسية والاجتماعية المتسارعة. ويتطلب ذلك تعزيز البحث الميداني، وربط النظريات الكلاسيكية بالخصوصيات المحلية، وتطوير أدوات تحليلية جديدة تهتم بدراسة المشاركة السياسية، والتحولات الشبابية، ودور المجتمع المدني، وتأثير التكنولوجيا الرقمية على المجال العام. كما تبرز أهمية دراسة العلاقة بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين تغير أنماط السلوك السياسي، خاصة في ظل صعود أدوار جديدة للشباب والحركات الاجتماعية والشبكات الرقمية.

وعليه، فإن مستقبل علم الاجتماع السياسي في الوطن العربي والسياق الجزائري يرتبط بقدرته على الجمع بين المعرفة النظرية والتحليل الواقعي، وبين الاستفادة من التجارب العالمية وفهم الخصوصيات المحلية. فهو لا يمثل مجرد مجال لدراسة السلطة والدولة، بل يشكل أداة علمية لفهم التحولات الجارية، وتحليل علاقات القوة والمشاركة، وتقديم تفسيرات علمية تساعد على بناء سياسات أكثر استجابة لمطالب المجتمع، وتعزيز قيم المشاركة والمساءلة والحوكمة الرشيدة.

8. الاستنتاجات العملية والتوصيات في علم الاجتماع السياسي: نحو مقاربة تطبيقية في السياق الجزائري

يساهم علم الاجتماع السياسي في تقديم رؤى تحليلية وتطبيقية لفهم طبيعة العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع، وتفسير ديناميات السلطة والمشاركة السياسية والتحولات الاجتماعية. ولا تقتصر أهمية هذا العلم على الجانب النظري، بل تمتد إلى المجال العملي من خلال توفير أدوات تساعد الباحثين وصناع القرار على فهم المشكلات الاجتماعية والسياسية، وتطوير سياسات أكثر ارتباطًا بحاجات المجتمع. وقد أظهرت دراسة التحولات المعاصرة أن فهم الظواهر السياسية يتطلب تجاوز المقاربات الأحادية، والاعتماد على تحليل يدمج بين البعد النظري والواقع الاجتماعي المتغير، خاصة في المجتمعات التي تعرف تحولات سياسية واجتماعية متسارعة مثل المجتمعات العربية والسياق الجزائري.

وتتمثل أولى الاستنتاجات العملية في أهمية الربط بين النظرية والتطبيق في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، حيث أثبتت التحولات المعاصرة أن الاعتماد على النظريات الكلاسيكية وحدها لا يكفي لفهم تعقيدات الواقع السياسي الراهن، بل يتطلب الأمر إعادة توظيف مفاهيم السلطة والشرعية والصراع الاجتماعي في ضوء المتغيرات الجديدة المرتبطة بالعولمة، والتحولات الرقمية، وتغير طبيعة الفاعلين السياسيين. ويؤكد هذا التوجه أن الجمع بين التراث النظري والمقاربات الحديثة يسمح ببناء تحليل أكثر شمولًا وواقعية للعلاقات بين الدولة والمجتمع (Giddens, 1991, p. 175).

كما يبرز من خلال التحليل الدور المحوري للمجتمع المدني والحركات الاجتماعية باعتبارها فواعل أساسية في دعم المشاركة السياسية وتعزيز الرقابة المجتمعية. فقد أظهرت التجارب المعاصرة أن وجود مجتمع مدني فعال يساهم في تحسين الشفافية، وتعزيز المساءلة، ونقل المطالب الاجتماعية إلى المؤسسات السياسية. وفي السياق الجزائري، برز هذا الدور بشكل واضح من خلال تنامي أشكال التعبير الجماعي والمطالب المرتبطة بالمشاركة والحوكمة، خاصة خلال الحراك الشعبي سنة 2019، الذي شكل نموذجًا مهمًا لدراسة العلاقة بين الفعل الجماعي والمجال السياسي. ويؤكد تحليل الحركات الاجتماعية أن قدرتها على التأثير ترتبط بمدى تنظيمها، وطبيعة مطالبها، والسياق السياسي والاجتماعي الذي تتحرك داخله.(Tilly, 2004, p. 3) .

كما تكشف الدراسة أن التكنولوجيا الرقمية تمثل أداة مزدوجة التأثير في المجال السياسي، فهي من جهة تفتح إمكانيات جديدة للمشاركة والتواصل والتعبئة الاجتماعية، ومن جهة أخرى تطرح تحديات مرتبطة بالتضليل الإعلامي، وانتشار المعلومات غير الدقيقة، والفجوة الرقمية بين الفئات الاجتماعية. وقد أصبح الفضاء الرقمي في الجزائر، كما في باقي المجتمعات العربية، مجالًا مهمًا للتعبير السياسي والنقاش العام، الأمر الذي يفرض تطوير سياسات رقمية قادرة على تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الاستخدامات السلبية للتكنولوجيا . (Castells, 2015, p. 48).

ومن بين الاستنتاجات المهمة كذلك ضرورة مراعاة خصوصية السياق المحلي عند تحليل الظواهر السياسية، إذ لا يمكن تطبيق النماذج النظرية بصورة آلية دون مراعاة الخصائص التاريخية والثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. فالسياق الجزائري يتميز بمسار تاريخي خاص مرتبط ببناء الدولة الوطنية، وطبيعة العلاقة بين المؤسسات والمجتمع، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد. لذلك فإن تطوير علم الاجتماع السياسي في الجزائر يتطلب إنتاج مقاربات محلية تجمع بين الاستفادة من النظريات العالمية وفهم خصوصية الواقع الجزائري (Bensaad, . 2018, p. 73).

أما فيما يتعلق بـ التوصيات العملية، فإن تعزيز البحث العلمي يمثل أولوية أساسية من خلال دعم الدراسات السوسيولوجية والسياسية المحلية، وتشجيع الباحثين على تطوير أدوات تحليلية قادرة على دراسة التحولات الاجتماعية والسياسية في الجزائر والعالم العربي. كما تبرز أهمية تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات العمومية من أجل تحويل نتائج الدراسات العلمية إلى سياسات عملية تساعد على معالجة الإشكالات الاجتماعية والسياسية.

كما يوصي التحليل بضرورة تطوير سياسات تشاركية تقوم على إشراك المجتمع المدني والشباب في عملية صنع القرار، خاصة على المستوى المحلي، بما يسمح بتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتحقيق مزيد من الشرعية والفعالية في إدارة الشأن العام. وفي الحالة الجزائرية، يمكن أن يشكل تعزيز آليات الحوار والمشاركة المحلية مدخلًا مهمًا لتقوية العلاقة بين الدولة والمجتمع والاستجابة للمطالب الاجتماعية المتنوعة.

ويضاف إلى ذلك ضرورة إدارة الفضاء الرقمي بفعالية من خلال تطوير استراتيجيات تهدف إلى الحد من التضليل الإعلامي، وحماية البيانات الشخصية، وتعزيز الثقافة الرقمية لدى المواطنين. كما ينبغي الاهتمام برصد التحولات الاجتماعية والديموغرافية، مثل تغير البنية السكانية، ودور الشباب، والتحولات الاقتصادية، والهجرة، باعتبارها عوامل مؤثرة في السلوك السياسي وفي طبيعة السياسات العامة.

أما على مستوى الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع السياسي، فإن هذا التخصص سيظل مجالًا متجددًا قادرًا على تقديم أدوات لفهم التحولات السياسية والاجتماعية، خاصة في السياق الجزائري الذي يشهد تغيرات مستمرة في علاقة الدولة بالمجتمع. فمستقبل هذا العلم يرتبط بقدرته على دمج التحليل النظري بالتطبيق الميداني، والاستفادة من الأدوات الرقمية الحديثة، ودراسة أشكال المشاركة الجديدة، وفهم أدوار الفاعلين الاجتماعيين الجدد.

وبذلك، فإن علم الاجتماع السياسي لا يمثل مجرد دراسة أكاديمية للسلطة والمؤسسات السياسية، بل يشكل أداة عملية تساعد على فهم ديناميات المجتمع والدولة، وتحسين جودة السياسات العامة، وتعزيز المشاركة المدنية، ودعم بناء نموذج للحكامة يقوم على الحوار والمساءلة والاستجابة لحاجات المواطنين. وفي السياق الجزائري، يمكن لهذا العلم أن يؤدي دورًا مهمًا في تفسير التحولات الراهنة وتقديم رؤى علمية تساعد على مواجهة تحديات المستقبل

الخاتمة :

لقد قدم هذا المقال دراسة شاملة حول علم الاجتماع السياسي باعتباره تخصصًا علميًا مستقلًا له موضوعه الخاص، ومفاهيمه الأساسية، ومناهجه التحليلية وإشكالاته المعرفية، من خلال تناول المرتكزات النظرية والتحولات المعاصرة التي عرفها هذا الحقل منذ نشأته إلى غاية تطوراته الراهنة. وقد تم تناول تسعة محاور رئيسية تمثلت في الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، والنظريات الكلاسيكية المرتبطة بالسلطة والدولة والصراع الاجتماعي، والتحولات المعاصرة الناتجة عن العولمة والثورة الرقمية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دراسة دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، والمشاركة السياسية، والتحديات المستقبلية، والتطبيقات العملية، والسياق العربي والجزائري، وصولًا إلى الاستنتاجات العملية وآفاق البحث العلمي والتعليم الأكاديمي.

وقد أظهرت الدراسة أن علم الاجتماع السياسي لا يمثل مجرد امتداد لعلم السياسة أو لعلم الاجتماع العام، وإنما يشكل تخصصًا معرفيًا قائمًا بذاته يهتم بدراسة الظواهر السياسية في علاقتها بالبنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فهو يركز على تحليل العلاقة الجدلية بين المجتمع والدولة، ودراسة كيفية تشكل السلطة ومصادر شرعيتها، وأنماط توزيع القوة داخل المجتمع، وآليات الصراع والتوافق الاجتماعي، إضافة إلى تفسير سلوك الفاعلين السياسيين والجماعات الاجتماعية. ومن ثم، فإن موضوع علم الاجتماع السياسي يتمحور حول دراسة السلطة، الدولة، المؤسسات السياسية، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، الحركات الاجتماعية، والتغير الاجتماعي والسياسي باعتبارها ظواهر لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي تنتج داخله.

كما أكدت الدراسة أن خصوصية علم الاجتماع السياسي تكمن في اعتماده على مناهج علمية متعددة تسمح بتحليل الظواهر السياسية من زوايا مختلفة، فهو يوظف المنهج التاريخي لفهم تطور المؤسسات والنظم السياسية، والمنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب السياسية، والمنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الظواهر السياسية في سياقاتها الاجتماعية، إضافة إلى المناهج الميدانية التي تعتمد على أدوات البحث السوسيولوجي مثل الاستبيان والمقابلة والملاحظة. وهذا التنوع المنهجي يمنح علم الاجتماع السياسي قدرة أكبر على تفسير الظواهر المركبة، لأنه لا يكتفي بدراسة المؤسسات الرسمية، بل يبحث في العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر في نشأتها ووظائفها وتحولاتها.

وقد بين المقال أن النظريات الكلاسيكية، خاصة إسهامات ماكس فيبر حول السلطة والشرعية، وكارل ماركس حول الصراع الاجتماعي والهيمنة، ما تزال تمثل إطارًا نظريًا أساسيًا لفهم العديد من الظواهر السياسية، غير أن التحولات المعاصرة فرضت ضرورة إعادة قراءة هذه النظريات وتطويرها بما يتلاءم مع تعقيدات الواقع الجديد. فقد أدت العولمة إلى إعادة تشكيل مفهوم الدولة والسيادة، وأصبحت السلطة موزعة بين مستويات محلية ووطنية ودولية، كما غيرت الثورة الرقمية طبيعة المشاركة السياسية وأشكال الفعل الجماعي، وأصبح الفضاء الرقمي مجالًا جديدًا للتفاعل بين السلطة والمجتمع (Giddens, 1991, p. 175; Held, 2006, p. 27).

كما أبرز المقال الدور المحوري للمجتمع المدني والحركات الاجتماعية باعتبارها فواعل أساسية في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في المجال السياسي، بل أصبحت العلاقة بين السلطة والمجتمع تقوم على تفاعل مستمر بين المؤسسات الرسمية

والفاعلين الاجتماعيين الجدد. وقد أظهرت الدراسة أن الحركات الاجتماعية تمثل آلية للتعبير عن المطالب الجماعية، وأن المجتمع المدني يساهم في تعزيز المشاركة والرقابة والمساءلة، رغم التحديات القانونية والسياسية والاقتصادية التي تواجهه في بعض السياقات (Tilly, 2004, p. 3).

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، أوضحت الدراسة أن هذا المفهوم عرف تحولات عميقة نتيجة ظهور أنماط جديدة من الفعل السياسي، خاصة المشاركة الرقمية التي أعادت تشكيل علاقة المواطن بالدولة. فلم يعد المواطن المعاصر مجرد مشارك في الانتخابات، بل أصبح قادرًا على إنتاج الخطاب السياسي والمساهمة في النقاشات العامة من خلال المنصات الرقمية. غير أن هذه التحولات تطرح تحديات جديدة مرتبطة بالفجوة الرقمية، وانتشار المعلومات المضللة، وتراجع الثقة في بعض المؤسسات السياسية، مما يستدعي تطوير مقاربات جديدة لفهم طبيعة المشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة.(Castells, 2015, p. 48)

وعلى المستوى العربي، وخاصة في السياق الجزائري، أكد المقال أهمية تجاوز تطبيق النماذج النظرية بصورة جاهزة، والعمل على تطوير مقاربات تنطلق من الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية المحلية. فقد كشفت التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، خاصة الحراك الشعبي سنة 2019، عن أهمية دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وطبيعة المشاركة السياسية، ودور الشباب والمجتمع المدني في إعادة تشكيل المجال العام. ومن هنا، فإن تطوير علم الاجتماع السياسي في الجزائر يتطلب تعزيز البحث الميداني وربط المعرفة النظرية بالواقع الاجتماعي المحلي، بما يسمح بإنتاج تفسيرات أكثر ارتباطًا بالسياق الوطني (Bensaad, 2018, p. 73)

كما خلص المقال إلى أن مستقبل علم الاجتماع السياسي يرتبط بقدرته على مواكبة التحولات الجديدة التي تعرفها المجتمعات، سواء تعلق الأمر بالعولمة، أو الرقمنة، أو التحولات الديموغرافية، أو تغير طبيعة الفاعلين السياسيين. ولذلك فإن هذا التخصص مطالب بتطوير أدواته النظرية والمنهجية، وتعزيز انفتاحه على العلوم الاجتماعية الأخرى، من أجل إنتاج معرفة علمية قادرة على تفسير الواقع السياسي والاجتماعي، والمساهمة في بناء سياسات أكثر فعالية واستجابة لمطالب المجتمع.

وفي هذا الإطار، يحتل البحث العلمي والتعليم الأكاديمي مكانة أساسية في تطوير علم الاجتماع السياسي، من خلال تكوين الباحثين المتخصصين، وتشجيع الدراسات الميدانية، وربط الجامعة بقضايا المجتمع، وتحويل المعرفة السوسيولوجية إلى أدوات تساعد على تحسين السياسات العامة وتعزيز المشاركة والمساءلة والحوكمة الرشيدة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن علم الاجتماع السياسي يمثل تخصصًا علميًا استراتيجيًا لفهم المجتمعات الحديثة، لأنه يدرس التفاعل المستمر بين السلطة والمجتمع، وبين المؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية. فهو لا يقتصر على تفسير الماضي أو تحليل الواقع الراهن، بل يشكل إطارًا علميًا لاستشراف التحولات المستقبلية، وفهم مسارات التغيير السياسي والاجتماعي، والمساهمة في بناء مجتمعات أكثر قدرة على تحقيق المشاركة والعدالة والاستقرار.

المراجع :

1. Almond, G. A., & Verba, S. (1963). *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations*. Princeton University Press.
2. Bensaad, A. (2018). *La sociologie politique en Algérie: Dynamiques et perspectives*. Presses Universitaires d'Alger.
3. Bottomore, T. (1993). *Political sociology* (2nd ed.). Pluto Press.
4. Castells, M. (2015). *Networks of outrage and hope: Social movements in the Internet age*. Polity Press.
5. Easton, D. (1965). *A systems analysis of political life*. Wiley.
6. Giddens, A. (1991). *Modernity and self-identity: Self and society in the late modern age*. Stanford University Press.
7. Hamid, S. (2017). *Civil society and political change in the Arab world*. Routledge.
8. Held, D. (2006). *Models of democracy* (3rd ed.). Stanford University Press.
9. Lipset, S. M. (1960). *Political man: The social bases of politics*. Doubleday.
10. Marx, K., & Engels, F. (1970). *The communist manifesto*. Penguin Books. (Original work published 1848)
11. Mills, C. W. (1956). *The power elite*. Oxford University Press.
12. Nash, K. (2010). *Contemporary political sociology: Globalization, politics, and power* (2nd ed.). Wiley-Blackwell.
13. Norris, P. (2002). *Democratic phoenix: Reinventing political activism*. Cambridge University Press.
14. Putnam, R. D. (1993). *Making democracy work: Civic traditions in modern Italy*. Princeton University Press.
15. Skocpol, T. (1979). *States and social revolutions: A comparative analysis of France, Russia, and China*. Cambridge University Press.
16. Tilly, C. (2004). *Social movements, 1768–2004*. Paradigm Publishers.
17. Verba, S., Schlozman, K. L., & Brady, H. E. (1995). *Voice and equality: Civic voluntarism in American politics*. Harvard University Press.
18. Weber, M. (1947). *The theory of social and economic organization*. Free Press